المجلس الوطني التأسيسي

لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري بلودو في 04 جوان 2012

محضر جلسة

* **الموضوع** : اجتماع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري يوم 30 ماي 2012

* **الاجتماع** : عدد 27

* **افتتاح الجلسة: السّاعة:** 10 و20 د

***الحضور:** 16 **معتذرون** 04 **غائبون:** 02

* سير أعمال اللجنة:

خصصت بداية الجلسة لتلاوة التقرير الذي تمّ إعداده من طرف المقرر العام للجنة التنسيق والصياغة بخصوص سير أعمال اللجان التأسيسية . وقد تضمّن التقرير بسطة حول مدى تقدّم الأشغال بمختلف اللجان إضافة إلى بعض المقترحات الهادفة إلى مزيد تسريع نسق الأعمال من خلال إضافة يومي الخميس والجمعة لرزنامة اجتماع اللجان وتغيير توقيت انعقادها (من الساعة الثامنة صباحا إلى الواحدة ظهرا عوضا عن التوقيت الحالي الممتد من الساعة التاسعة والنصف صباحا إلى الثانية بعد الظهر). كما تضمّن التقرير مقترحا بعرض النقاط التي تمّ الاتفاق حولها صلب اللجان على أنظار الجلسة العامة في صورة عدم إثارة أي تحفظات ضدّها من قبل لجنة التنسيق والصياغة.

وقد عبّر غالبية السادة أعضاء اللجنة عن رفضهم ل لمقترح المتعلّق بإضافة أيام عمل لرزنامة اللجنة بالنظر لتأثيره على رزنامة انعقاد اللجان التشريعية إضافة إلى إمكانية تسبّبه في تسليط مزيد من الضغوط والالتزامات على السادة أعضاء اللجنة باعتبارهم ممثلين في غالبية اللجان التشريعية إلى جانب اللجان التأسيسية وهو ما من شأنه أن ينعكس بصورة سلبية على أعمال اللجان التأسيسية . وتمّ التأكيد في مقابل ذلك على ضرورة التزام مختلف أعضاء اللجنة باحترام مواعيد وتوقيت الاجتماعات والحدّ من الغيابات.

كما عبّر غالبية الأعضاء عن رفضهم للمقترح المتعلق ببعض النقاط المتفق عليها صلب اللجان على أنظار الجلسة العامّة بالنظر إلى ما يمكن أن يتسبّب فيه هذا المقترح من إهدار للوقت وللجهد نتيجة تشتّت العمل بين اللجان والجلسة العامة إضافة إلى المزايدات السياسية

التي ستنجرّ عن هذا الخيار . وبهذا الخصوص تمّ التأكيد على أهميّة اعتماد الندوات أو البلاغات الصحفية لإعلام المواطنين بتقدّم أشغال اللجنة.

أمّا الجزء الأخير من الاجتماع فقد خصّص لمواصلة استعراض محتوى الدراسة المقارنة بين مشاريع الدساتير المعروضة على اللجنة من خلال التطرّق إلى المقترحات التي تضمّنتها بعض المشاريع دون الأخرى والمتمثلة في مسألتي نكران العدالة وشخصية العقوبة وتناسبها. وقد تمّت الإشارة إلى أهميّة هاتين المسألتين بالنظر لما يحتويه موضوع نكران العدالة من ضمانات صلب الأنظمة التي تتميّز بتعدّد الأقضية إضافة إلى اعتبار التنصيص على شخصية العقوبة من بين المعايير الدولية لاستقلالية القضاء.

وقد أشار السيّد عبد الرؤوف العيادي في مداخلاته إلى الانتهاكات الحاصلة من طرف القضاء العسكري تجاه قضايا شهداء وجرحى الثورة واقترح التقدّم بمشروع قانون لتعطيل هذه المحاكمات أو إصدار بيان لتصحيح مسار هذه المحاكمات.

وتمّ الاتفاق على تخصيص الجلسة المقبلة التي ستنعقد يوم الاثنين 04 جوان 2012 على الساعة الثانية بعد الزوال للاستماع على التوالي إلى السيّد شوقي الطبيب العميد الحالي للهيئة الوطنية للمحامين والسيّد رئيس ضياء الدين مورو رئيس جمعية المحامين.

* **<u>رفع الجلسة</u>** : السّاعة 14 و 20 د

رئيس اللجنة **المقررة**